مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

مذكرة تفاهم إسلام آباد والتحديات المقبلة أمام دول الخليج

السفير جون يونغ بارك
زميل أبحاث أول غير مقيم، مركز الخليج للأبحاث

الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث

اندلعت حرب إيران في الثامن والعشرين من فبراير من العام الجاري إثر غارات جوية واسعة النطاق شنتها الولايات المتحدة وإسرائيل على إيران، وانتهت إلى هدنة مؤقتة في السابع عشر من يونيو مع توقيع مذكرة تفاهم إسلام آباد بين الولايات المتحدة وإيران بوساطة باكستان. وفي الثالث والعشرين من يونيو، عقد الجانبان أول اجتماع للجنة رفيعة المستوى في بورغنشتوك بسويسرا، بهدف تنفيذ مذكرة التفاهم والاتفاق على خارطة طريق تمهّد للتوصل إلى اتفاق نهائي خلال ستين يومًا. وقد تضمنت خارطة الطريق التي أعلنتها باكستان وقطر بصفتهما وسيطين، إنشاء مجموعات عمل تُعنى بالملف النووي، والعقوبات، وآليات المراقبة، وتسوية النزاعات بين الولايات المتحدة وإيران، إلى جانب إنشاء قنوات اتصال بين الأطراف المعنية لضمان العبور الآمن للسفن التجارية عبر مضيق هرمز، واستحداث «خلية لفض الاشتباك»، تشارك فيها الجمهورية اللبنانية وتعمل بتيسير من الوسطاء، بما يضمن الالتزام بوقف العمليات العسكرية في لبنان وفقًا لأحكام مذكرة التفاهم.

وتنص مذكرة تفاهم إسلام آباد على التزام الولايات المتحدة بإنهاء حصارها البحري المفروض على إيران بصورة كاملة خلال ثلاثين يومًا، كما تتعهد بسحب قواتها من المناطق المحاذية لإيران خلال ثلاثين يومًا من إبرام الاتفاق النهائي. وفي هذا الصدد، تتجاوز المذكرة اتفاق وقف إطلاق النار الثنائي المبرم في الثامن من أبريل، ويمكن النظر إليها من الناحية العملية بوصفها إطارًا تمهيديًا لاتفاق يُفضي إلى إنهاء الحرب.

وبالنظر إلى ما تنطوي عليه مذكرة التفاهم من التزامات أمنية وسياسية قد تعيد تشكيل مسار الأزمة، تتابع دول الخليج والمجتمع الدولي عن كثب مضمون مذكرة التفاهم والمفاوضات التي أعقبت توقيعها. وخلال الأسبوع التالي لتوقيع المذكرة، قدم محللون في الولايات المتحدة ودول أخرى تقييمات متباينة بشأنها، وأبدوا توقعات حذرة، بل ومصحوبة بالقلق أحيانًا، حيال المفاوضات الجارية في بورغنشتوك. وترتكز هذه المخاوف على ثلاثة عوامل رئيسية: أولها انعدام الثقة المتجذر بين الولايات المتحدة وإيران؛ وثانيها أن تنفيذ التفاهمات الواردة في المذكرة يعتمد إلى حد كبير على تعاون أطراف عديدة لا تشارك حاليًا في عملية التفاوض؛ وثالثها الغموض الذي يكتنف ما إذا كانت إسرائيل، وهي ليست طرفًا موقعًا على المذكرة، ستوقف بالفعل عملياتها العسكرية.

يعود انعدام الثقة بين الولايات المتحدة وإيران إلى ما قبل ستة وأربعين عامًا، وتحديدًا إلى قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، إلا أنه بلغ ذروته هذا العام مع اندلاع الحرب. وفي ظل هذا الواقع، تضمنت مذكرة

التفاهم عددًا من البنود؛ إذ جاء بعضها دون مستوى المطالب التي أعلنها الرئيس ترامب تجاه إيران خلال الحرب، في حين انطوى بعضها الآخر على تنازلات بعيدة المدى على نحو غير مسبوق. وإلى جانب ذلك، فإن عددًا من الالتزامات الأمريكية، مثل توفير التمويل الضخم اللازم لإعادة إعمار إيران، ورفع العقوبات المفروضة عليها من قبل منظمات دولية، بما في ذلك الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلًا عن العقوبات التي فرضتها دول عديدة، يتطلب تعاون عدد كبير من الدول التي لم تُستشر مسبقًا من جانب الولايات المتحدة بشأن مضمون مذكرة تفاهم إسلام آباد. ومن ناحية أخرى، وبغض النظر عما إذا كان رئيس الوزراء نتنياهو سيستجيب لمطالب الرئيس ترامب، فإن الرأي العام الإسرائيلي لا يزال يبدي مخاوف أمنية عميقة إزاء الجماعات المسلحة في محيط إسرائيل، بما فيها حزب الله. وفي ظل هذه الظروف، قد تتجدد المواجهات المسلحة بين إسرائيل وحزب الله في أي وقت، بما قد يمنح إيران ذريعة لتأجيل تنفيذ بعض التزاماتها الواردة في المذكرة أو الامتناع عن تنفيذها بالكامل.

ويبدو أن الأولويات التي سعت الولايات المتحدة إلى تأمينها خلال مفاوضات مذكرة التفاهم لم تعكس بصورة كاملة أولويات العديد من دول العالم، بما في ذلك دول الخليج. فقد منح الرئيس ترامب الأولوية القصوى لمنع إيران من امتلاك سلاح نووي، ولإعادة فتح مضيق هرمز في أقرب وقت ممكن. ولا شك أن هذين الهدفين يمثلان ضرورة لا غنى عنها، ليس لدول الخليج فحسب، بل لجميع دول العالم. غير أن كثيرًا من الدول ترى أن تحقيق هذين الهدفين كان ممكنًا بوسائل أخرى غير الحرب التي خلّفت تكاليف باهظة على المجتمع الدولي. ومن ثم، تنصرف اهتمامات عدد كبير من الدول بدرجة أكبر إلى كيفية معالجة التداعيات المختلفة لحرب إيران، وتتركز جهودها على هذا المسار.

في هذا السياق، تبرز ثلاث قضايا رئيسية يرى المجتمع الدولي أنها تستحق اهتمامًا يتجاوز ما تناولته المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة وإيران:

أولًا، لا تقتصر المسألة على إعادة فتح مضيق هرمز، وإنما تتمثل في كيفية ضمان استمرار حرية الملاحة والعبور عبر هذا المضيق الدولي وفقًا لأحكام القانون الدولي، كما كان الحال قبل اندلاع الحرب. وبدلًا من تبديد هذا القلق الذي يساور المجتمع الدولي بصورة كاملة، توحي مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة وإيران بأن إيران مُنحت دورًا رئيسيًا في صياغة أي آلية مستقبلية لإدارة مضيق هرمز. ومن ثم، يُرجَّح أن يحتاج المجتمع الدولي إلى آلية مستقلة تحظى باتفاق متعدد الأطراف لضمان حرية المرور عبر مضيق هرمز، إلى جانب مخرجات المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة وإيران، نظرًا لما لهذه المسألة من

انعكاسات بعيدة المدى على الاقتصاد العالمي. كما أن من شأن هذه الآلية أن تشكل سابقة يمكن الاستناد إليها لمعالجة أي تعطيل محتمل للممرات البحرية الاستراتيجية الأخرى من قبل أي دولة في المستقبل.

ثانيًا، ذكّرت حرب إيران العالم بأن أهمية انفتاح مضيق هرمز لا تقتصر على ضمان تدفق إمدادات الطاقة العالمية، بل ترتبط أيضًا ارتباطًا وثيقًا باستقرار العلاقات بين إيران ودول الخليج، وبالسياق الإقليمي الأوسع الذي يشمل العراق واليمن.

ومن هذا المنطلق، استند قرار صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في مارس ٢٠٢٣ باستئناف العلاقات الدبلوماسية السعودية الإيرانية إلى نهج عملي يقوم على تحقيق المصالح المتبادلة، وهو قرار اتسم بالحكمة، ليس بالنسبة إلى منطقة الخليج فحسب، بل أيضًا لاستقرار المجتمع الدولي وازدهاره. إلا أن مسار ترسيخ السلام والازدهار في أرجاء شبه الجزيرة العربية والخليج وبلاد الشام واجه تحديات كبيرة إثر الهجوم المباغت الذي شنته حركة حماس على إسرائيل في أكتوبر ٢٠٢٣. ومع ذلك، يُرجح أن تعاود معظم دول المنطقة تركيز جهودها على هذا المسار التاريخي بمجرد انتهاء الحرب. ومن ثم، تبرز أهمية إعادة بناء الثقة وإرساء نظام إقليمي تعاوني بين إيران ودول الخليج بما يحول دون تكرار أزمة بهذا الحجم مستقبلا.

وفي سبيل تحقيق ذلك، سيعول المجتمع الدولي على النهج المنفتح الذي تنتهجه دول الخليج، وعلى الدور الفاعل الذي يُنتظر أن تضطلع به الولايات المتحدة. كما يُنتظر من الولايات المتحدة، بالتعاون مع الدول الرئيسة في الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية واليابان والصين وروسيا وغيرها من الدول ذات المصلحة المباشرة في استقرار الخليج، أن تسهم في بناء إطار جديد للعلاقات بين دول الخليج، وأن تضمن استدامته بما يحقق استقرارًا دائمًا بينها، باعتبارها الأطراف المعنية بصورة مباشرة.

ثالثًا، بالنظر إلى أن المواجهات المسلحة بين إسرائيل والجماعات المسلحة المدعومة من إيران شكلت أحد أبرز مصادر عدم الاستقرار في الشرق الأوسط منذ قيام الثورة الإسلامية، فقد كان المجتمع الدولي، بما في ذلك دول الخليج، يأمل أن تتناول المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة وإيران بشأن مذكرة التفاهم، ليس فقط إنهاء الحرب في لبنان، بل أيضًا الحيلولة دون تجدد التهديدات الأمنية التي تمثلها تلك الجماعات لإسرائيل في المستقبل. وقد برهنت تجربة استئناف العلاقات الدبلوماسية السعودية الإيرانية عام ٢٠٢٣ على جدوى إشراك إيران في معالجة هذا الملف، إذ أصبح وقف إطلاق النار بين المملكة العربية السعودية والحوثيين أكثر استقرارًا بدرجة ملحوظة. إلا أن غياب هذه القضية عن النص المعلن لمذكرة التفاهم يشير إلى أنها

لا تزال من القضايا العالقة التي يتعين على المجتمع الدولي معالجتها في إطار جهوده الرامية إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

ويأمل المجتمع الدولي أن تمتد المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة وإيران في بورغنشتوك إلى ما هو أبعد من الملف النووي الإيراني وإعادة فتح مضيق هرمز بصورة عاجلة، لتشمل أيضًا القضايا الأوسع المشار إليها آنفًا، وأن تحظى هذه القضايا بالنقاش الكافي. وفي الوقت نفسه، وانطلاقًا من مكانة الولايات المتحدة القيادية على الساحة الدولية، وما يجمعها بالمجتمع الدولي من مصالح وقيم مشتركة، يتطلع المجتمع الدولي إلى أن تنخرط واشنطن خلال مفاوضاتها مع إيران بصورة أكثر فاعلية مع المنظمات الدولية والدول غير المشاركة في المفاوضات، بما يسهم في إقناع إيران بمراعاة أولويات المجتمع الدولي. وقد يؤدي غياب مثل هذا المسار إلى صعوبة حشد التعاون الدولي اللازم لتنفيذ خارطة الطريق المتفق عليها بين الولايات المتحدة وإيران. ويشبه ذلك ما حدث خلال حرب إيران، حين لم يستجب بعض حلفاء الولايات المتحدة وشركائها لطلباتها المتعلقة بالتعاون من أجل إبقاء مضيق هرمز مفتوحًا.

ورغم أن دول الخليج العربية والأردن لم تكن أطرافًا مباشرة في حرب إيران، فإنها تكبدت خسائر اقتصادية جسيمة نتيجة الهجمات الصاروخية والطائرات المسيّرة الإيرانية، فضلاً عن إغلاق مضيق هرمز. وقد أكدت هذه الحرب مجددًا مدى إلحاح وأهمية عدد من الأهداف التي طالما سعت دول المنطقة إلى تحقيقها. **وفي هذا السياق، تفرض المرحلة المقبلة على دول الخليج جملة من الأولويات التي لا تحتمل التأجيل:**

أولًا، أدركت دول الخليج، قبل أي شيء، الحاجة الملحة إلى تعزيز جاهزيتها الدفاعية. وبما أن هذه المهمة لا يمكن لأي دولة منفردة إنجازها خلال فترة قصيرة، باتت دول مجلس التعاون أكثر وعيًا بالحاجة العاجلة، ليس فقط إلى تسريع إنشاء منظومة الدفاع الصاروخي المتكاملة التي اتفق عليها قادتها في القمة الاستثنائية التي عُقدت في جدة في الثامن والعشرين من أبريل، بل أيضًا إلى توسيع نطاق التعاون العسكري مع شركاء من خارج المنطقة. ومن المرجح كذلك أن تطالب هذه الدول الولايات المتحدة بتحمل مسؤولية أكبر عن أمنها، ربما أكثر من أي شريك آخر، وأن تحتاج إلى تعاون أمريكي فاعل في إنشاء إطار دفاع جماعي لمنطقة الخليج. وفي الوقت نفسه، يُرجح أن تسعى إلى تعزيز تعاونها الأمني مع أطراف خارجية أخرى، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، الذي تتقاسم معه كثيرًا من المصالح المشتركة. ويمكن لكوريا الجنوبية، بوصفها شريكًا مهمًا بالفعل في مجالات التنويع الصناعي وتطوير الصناعات الدفاعية، أن تقدم مساهمة ذات معنى في هذه الجهود. وكما سبقت الإشارة، يبدو من الجدير أيضًا أن تنظر دول الخليج

في بذل جهود للتوصل إلى تفاهم مع إيران يمنع الهجمات المتبادلة، مع إنشاء آلية تضمن الالتزام بهذا التفاهم. غير أن نجاح هذه الجهود جميعها سيظل مرهونًا في المقام الأول بقدرة دول مجلس التعاون على تعزيز وحدتها والحفاظ عليها، في ظل ما بينها أحيانًا من تباين في المصالح والرؤى.

ثانيًا، أظهرت الحرب لدول الخليج أن تعزيز الأمن الاقتصادي ينبغي ألا يقتصر على مفهومه التقليدي، بل يجب النظر إليه بمنظور أشمل. ويشمل ذلك، إلى جانب ضمان تدفق النفط الخام والغاز الطبيعي المسال ومشتقاتهما والمواد الغذائية، حماية عدد محدود من المدن الرئيسة التي تتركز فيها الكثافة السكانية والأنشطة الاقتصادية الحيوية من الهجمات الصاروخية والطائرات المسيّرة، باعتبارها تمثل شريانًا رئيسًا لاقتصاداتها. ونظرًا إلى أن مواطن الضعف التي تواجهها دول الخليج في هذا المجال تفوق بدرجة كبيرة ما تواجهه معظم الدول الأخرى في أوقات الأزمات، فإن بناء منظومة دفاعية قادرة على توفير الحماية اللازمة سيتطلب استثمارات أكبر بكثير. وفي السياق ذاته، تبرز الحاجة إلى توسيع مسارات النقل البديلة للموارد والمواد الغذائية والسلع الأساسية، بما يتيح تجاوز مضيق هرمز عند الضرورة. ويتطلب ذلك، بدوره، ليس فقط استثمارات ضخمة، بل أيضًا تعاونًا وثيقًا بين دول شبه الجزيرة العربية.

ثالثًا، يُرجح أن تدرك دول الخليج ضرورة مضاعفة جهودها على مختلف المستويات لاستعادة اهتمام الشركات والمستثمرين من خارج المنطقة الذين يشاركون في تنفيذ رؤاها التنموية طويلة المدى. فمن المتوقع أن تراقب الشركات العالمية، ليس فقط مدى نجاح المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة وإيران، بل أيضًا احتمالات تجدد حالة عدم الاستقرار مستقبلًا، إلى جانب القيود المالية التي كشفت عنها الحرب في دول الخليج. ولتحويل هذا التردد إلى اهتمام استثماري متجدد، ستحتاج دول الخليج إلى تقديم حوافز تفوق ما كانت تقدمه قبل الحرب. وينبغي أن تستند هذه الجهود إلى الإصلاحات التي شرعت دول الخليج في تنفيذها، مع مواصلة تعزيز منظومة تمويل المشروعات، وتطوير الأنظمة المالية الخارجية، وتحديث السياسات الضريبية، وتيسير إجراءات الهجرة، والارتقاء بالإطار التنظيمي وبيئة الأعمال. ويتمثل الهدف في الحفاظ على القدرة التنافسية للمنطقة، وتعزيز مستوى اليقين لدى المستثمرين، ومواكبة المعايير العالمية وتوقعات الأسواق المتغيرة.

وفي ضوء هذه الأولويات، يبرز دور الشركاء الدوليين القادرين على دعم دول الخليج في مجالات الأمن الاقتصادي، والتنويع الصناعي، وتطوير القدرات الدفاعية. وفي هذا الإطار، تُعد كوريا الجنوبية شريكًا

استراتيجيًا لدول الخليج، وتمتلك من المقومات ما يؤهلها للإسهام في تحقيق هذه الأهداف. ويستند هذا الدور إلى مسار طويل من العلاقات والتعاون بين الجانبين؛ إذ بدأ انخراط كوريا في الشرق الأوسط بإقامة علاقات دبلوماسية عام ١٩٦٢ مع عدد من دول المنطقة، من بينها المملكة العربية السعودية وإيران، ثم شهد حضورها في المنطقة توسعًا ملحوظًا، ولا سيما بعد انطلاق أول مشروع لشركات كورية لإنشاء طريق سريع في غرب المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٣. واليوم، تسهم الشركات الكورية في تنفيذ الرؤى التنموية طويلة المدى لعدد من دول الخليج، مستندةً إلى ما راكمته من ثقة، وما تمتلكه من قدرات تقنية، وشبكات علاقات، وقوة ناعمة.

ولم يعد التعاون بين الجانبين يقتصر على مشروعات البنية التحتية، وقطاع الطاقة، ومحطات تحلية المياه، ومحطات توليد الكهرباء، والمنشآت الصناعية، بل امتد ليشمل معظم القطاعات الصناعية والاقتصادية، بما في ذلك صناعة السيارات، وبناء السفن، وخدمات التصميم الهندسي، وتجارة التجزئة، وتقنية المعلومات، والرياضات الإلكترونية، والتقنية الحيوية، والرعاية الصحية، والصناعات الثقافية، والسياحة، وصناعات السباكة والحدادة، والصناعات الكهربائية والإلكترونية، والصناعات الدفاعية.

ومع سعي دول الخليج إلى تعزيز مرونتها الاقتصادية واستعادة ثقة المستثمرين الدوليين في أعقاب الحرب الأخيرة، تستطيع كوريا الجنوبية أن تؤدي دورًا مهمًا من خلال توسيع استثماراتها، ونقل التقنية وتعزيز الابتكار، ودعم توطين الصناعة وتنمية رأس المال البشري، والإسهام في تطوير بنية تحتية حيوية أكثر قدرة على الصمود، إلى جانب بناء منظومات متقدمة للتصنيع. ويتفق الجانبان على أن الثقة المتبادلة والمصالح المشتركة تشكل أساسًا لتعميق التعاون العملي وتوسيع نطاقه بوتيرة أسرع. ومن شأن زيارة رئيس كوريا الجنوبية إلى دول الخليج، أو زيارة قادة دول الخليج إلى كوريا الجنوبية، والمتوقعة في وقت لاحق من هذا العام، أن تمنح هذه الأهداف الاستراتيجية زخمًا إضافيًا، وأن تعزز أوجه التعاون المثمر بين القطاعين العام والخاص في الجانبين.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64